الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

"دورُ تمكينِ المرأةِ السعوديةِ العاملةِ في تحقيقِ التَّنميةِ الاقتصاديةِ"

إعداد الباحثتين:

صالحة ناصر الشمراني

أسماء جبر السلمي

إشراف: د. خديجة عبد الله نصيف

كلية الآداب والعلوم الإنسانية–جامعة الملك عبد العزيز

جدة – المملكة العربية السعودية

1446هـ - 2025م

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرّف على دور تمكين المرأة السعودية العاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال التعرف على أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على وعيها الاستهلاكي، وثقافة الادخار والاستثمار لديها. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي بطريقة المسح الاجتماعي لدراسة أثر التمكين على الثقافة المالية للمرأة السعودية العاملة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. واعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة الإلكترونية لجمع البيانات التي طُبقت على عيّنة قصدية من النساء السعوديات العاملات في محافظة جدة في مختلف القطاعات، قوامها (380) مفردة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تمكين المرأة السعودية العاملة كان له تأثير إيجابي ومرتفع، حيث أظهرت النتائج ارتفاعًا في مستوى الوعي الاستهلاكي لدى المرأة السعودية العاملة، وارتفاعًا في مستوى ثقافتها في مجال الادخار وإدارة الأموال، وأظهرت نتائج الدراسة أيضًا ارتفاعًا في مستوى ثقافتها في مجال الاستثمار، مما يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. كما أوضحت الدراسة أن هناك علاقة قوية ومترابطة بين الوعي الاستهلاكي للمرأة وثقافتها في الادخار وبالتالي الاستثمار، فكلما زاد وعي المرأة الاستهلاكي زاد معدل ادخارها، الأمر الذي يدفعها للتوجه نحو الاستثمار، وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أنه رغم هذا الوعي المرتفع إلاّ أن هناك بعض القصور في بيئات العمل في دعم تمكين المرأة العاملة لتعزيز هذا الوعي، حيث بلغ مستوى متوسط في جميع المحاور، وأوصت الدراسة بضرورة توفير ندوات ولقاءات ودورات تدريبية وتنويعها داخل منشآت العمل تكون معدّة علميًا ومهنيًا تعمل على تعزيز الثقافة المالية لدى المرأة العاملة.

الكلمات المفتاحية: التمكين، تمكين المرأة، المرأة العاملة، التنمية الاقتصادية.

مقدمة:

تمثّل التنمية الشاملة والمستدامة، مُتطلَّبًا أساسيًا ومَحوريًا لكل المجتمعات المعاصرة، ولا تتحقق التنمية الشاملة بالمفهوم الحقيقي لها إلا بالموارد البشرية الوطنية التي تُعتبر أهم هدفٍ أساسيٍ للتنمية، وأهم وسائل تحقيقها في أي مجتمع، ولأن التنمية ترتكز على حشد الطاقات الموجودة في المجتمع، فقد أصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها الفاعل في المجتمع جُزءًا أساسيًا من عملية التنمية ذاتها، حيث إنّ النساء يُشَكِّلْن نصف المجتمع فبالتالي نصف طاقته الإنتاجية. وقد ارتبط تقدُّم وتطوّر أي مجتمع بمدى تقدُّم المرأة فيه، وقدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها. (محمد، 2020، ص72). وقد تبنّت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 مبدأ تمكين المرأة السعودية، كهدفٍ من أهداف التنمية المستدامة، باعتبار أنّها شريكًا مجتمعيًا بجانب الرجل في دفع عجلة التنمية وتطوّر الوطن، ووجَّهَت إلى الالتزام بتطوير مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من إيجاد الفرص التي تُساعِدُها في بناء مستقبلها والمشاركة في تنمية مجتمعها. (أفغاني ومحمد، 2023، ص183). وأشارت منصة وكالة الأنباء السعودية (2021)، أن المرأة السعودية قد شاركت في العديد من مسارات التنمية، وتقلدت العديد من المناصب في القطاعين العام والخاص، وكان لها حضور فاعل ولافت في مجال ريادة الأعمال، الذي انعكس بدوره على تحسين الاقتصاد الوطني، وساهم في توفير العديد من الفرص الوظيفية مما أسهم في توفير مصدر دخل اقتصادي إضافي للمرأة. وقد برزت تجربة المرأة السعودية في الواقع الاستثماري السعودي بشكل لافت، حيث حازت مساهمة النساء في الشركات الناشئة مساحة مُقَدَّرَة، وذلك بعد امتلاك المهارات والآليات اللازمة للتقدُّم والنجاح. ولقد كانت النماذج التي تُثبِت نجاحها في قطاع ريادة الأعمال كثيرة ومتنوعة، حيث أثبتت المرأة السعودية جَدارَتَها ووجودها، ووضعت بصمة مُشَرِّفَة من خلال مشاركاتها المحلية والدولية.

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

إشكالية الدراسة:

يُعَدُّ موضوع تمكين المرأة ومشاركتها في التنمية من المواضيع المحورية التي تحظى باهتمام عالمي، نَظَرًا لدورها الجوهري في تحقيق التنمية المستدامة، وقد حَظِي تمكين المرأة في المملكة العربية السعودية بعنايةٍ خاصة، حيث أكَّدت الخطّة التنموية العاشرة على أهمية دور المرأة في التنمية، ورَكَّزَت على تمكينها اجتماعيًّا واقتصاديًّا، وشدَّدت على توفير البيئة المناسبة والداعمة لها، وتمكينها من تحقيق الاستقلال المادي والمشاركة الفعّالة في الاقتصاد (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2015، ص79).

وللمرأة العاملة في حركة التنمية دورٌ لا يقل عن دور الرجل باعتبارها قوةً من قوى الإنتاج وعنصرًا فَعّالًا ومهمًّا في المجتمع، فولوج المرأة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة معدل مشاركتها في سوق العمل يُساهِم في تحقيق مكاسب اقتصادية عديدة (رفلة، 2019، ص556). وقد تزايد عدد النساء العاملات في المجتمع السعودي، حيث بلغ عدد النساء العاملات في مختلف الوظائف (1,582,224)، وبلغت نسبة النساء اللاتي يَمتلكْن سجلاتٍ تجارية 41.14%، فيما بلغت نسبة النساء اللاتي لديهن وثائقُ عملٍ حر 62.03% في عام 2023م (الهيئة العامة للإحصاء، 2023). ويُتَوَقَّع أن ينعكس هذا التمكين إيجابًا على المرأة نفسها من خلال زيادة وعيها الاستهلاكي، وتحسين قدرتها على إدارة دخلها ومواردها المالية وتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديها، وبالتالي تحقيق الرفاهية للأسرة والمجتمع ككل، وتمتلك الكثير من النساء اليوم مشاريعَ خاصةً بهن تُساهِم في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تمكَّنت النساء السعوديات من إنشاء العديد من الأعمال الريادية الحديثة التي تُوافِق متطلبات العصر، وكانت لهذه الأعمال دورًا كبيرًا في تقليل نسبة البطالة من خلال توظيف الكثير من الكوادر الوطنية (عبد النبي والشيباني، 2022، ص35).

وانطلاقًا مما سبق، وإدراكًا لأهمية الثقافة المالية للمرأة السعودية العاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، **تم تحديد مشكلة الدراسة في تساؤلٍ رئيسٍ ينص على: ما دور تمكين المرأة السعودية العاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟** حيث تسعى الدراسة لفهم العلاقة بين تمكين المرأة السعودية العاملة وتعزيز ثقافتها المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهل تمكينُ المرأة فقط في حصولها على العمل اللائق؟ أم أنّ التمكين ساهم في تعزيز الوعي الاستهلاكي المسؤول لديها ورفع معدلات الادخار والاستثمار وتعزيز ثقافتها المالية؟

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية للإجابة على تساؤل رئيسٍ يتمثّل في: ما دور تمكين المرأة السعودية العاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟ وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية كالتالي:

1. ما أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على مستوى وعيها الاستهلاكي وقراراتها الشرائية؟
2. ما أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على ثقافتها في الادخار وإدارة الأموال؟
3. ما أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على ثقافتها في مجال الاستثمار؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق هدف رئيسٍ وهو: التعرّف على دور تمكين المرأة السعودية العاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية تتمثّل في:

1. التعرف على أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على وعيها الاستهلاكي وقراراتها الشرائية.
2. التعرف على أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على ثقافتها في الادخار وإدارة الأموال.
3. التعرف على أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على ثقافتها في مجال الاستثمار.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الأهمية النظرية للدراسة:

- تأتي أهمية هذه الدراسة من قِلَّة الأبحاث الاجتماعية في حدود علم الباحثتين من منظور علم الاجتماع التي تطرَّقت لموضوع التمكين وأثَره على الوعي الاستهلاكي والثقافة المالية للمرأة السعودية العاملة، بوصفها إحدى القضايا المهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ غالبًا ما تمَّ تناول هذه القضايا ضمن إطار العلوم الاقتصادية، مما يُعزِّز من أهمية مشكلة الدراسة، وبهدف تقديم إضافة علمية في هذا المجال.
- تتَّسق هذه الدراسة مع توجهات رؤية المملكة (2030) في توسيع فرص المشاركة الاقتصادية للمرأة بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وهنا تتضح أهمية هذه الدراسة في تركيزها على فهم العلاقة بين تمكينها اقتصاديًا وبين مساهمتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وكيف أنه من الممكن أن يُسهِم ذلك في تحسين سلوكياتها الاقتصادية من ترشيد في الاستهلاك، وارتفاع قيمة الادخار لديها، ومن ثَمَّ التطلُّع للاستثمار الأمثل لهذا المال بما يعود بالنفع عليها وعلى الاقتصاد بشكل عام وشامل.
- تَكتسب الدراسة أهميتها من كونها تندرج ضمن مجالات التغيّر الاجتماعي للمرأة والأسرة، وهو أحد مجالات علم الاجتماع، لإثراء الجانب المعرفي النظري المتعلّق بدعم المرأة وتمكينها وتأثير ذلك على استقرار الأسرة والمجتمع.

الأهمية التطبيقية للدراسة:

- تتجلى الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة كونها تبرز أهمية تمكين المرأة ودورها الفعّال في التنمية الاقتصادية، حيث إنه من الممكن تطوير استراتيجيات فعّالة تسعى لتعزيز ودعم دور المرأة في النمو الاقتصادي؛ وذلك من خلال تحسين بيئة العمل للمرأة العاملة، وزيادة وعي المجتمع بأهمية دورها، وتوفير فرص متكافئة للجميع.
- يمكن أن تسهم نتائج وتوصيات الدراسة الحالية في زيادة استفادة الأفراد والمختصين في جهات العمل والعاملين في المؤسسات التنموية المعنية بشؤون الأسرة وثقافتها المالية، من خلال تنظيم ندوات توعوية وبرامج إرشادية وتثقيفية تستهدف المرأة العاملة لتوجيهها وتنمية مهارات الثقافة المالية لديها وزيادة الوعي بالسلوك الاستهلاكي الرشيد، كما يمكن للمؤسسات الإعلامية الاستفادة من هذه النتائج والتوصيات في تطوير سياسات وبرامج تهدف إلى تشجيع الادخار والاستثمار والاستهلاك المسؤول ودوره في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

مجالات الدراسة:

المجال البشري:

اقتصرت الدراسة على عينة من النساء السعوديات العاملات في مدينة جدة، واشتملت على (380) مفردة من النساء العاملات في مختلف القطاعات.

المجال المكاني:

أُجريت هذه الدراسة داخل مدينة جدة، منطقة مكة المكرمة، في المملكة العربية السعودية.

المجال الزمني:

أُجريت الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1446هـ/2025م.

مفاهيم الدراسة:

مفهوم التمكين:

يُعرَّف التمكين لغةً: "من مَكَّن، والتمكينُ من الشيء: الإقدارُ عليه والإعانةُ عليه، وهو مصدرٌ من مَكَّن، بمعنى سعى إلى تمكينه من النجاح، أي جعله متمكِّنًا من النجاح. وتدلُّ أيضًا على القُدرة، ومن ذلك مَكَّنه من الشيء، جَعَل عليه سُلطانًا وقُدرة" (معجم المعاني الجامع).

ويُعرَّف التمكين اصطلاحًا: "بأنه العمليةُ التي، وَفْقًا لها، يُصبح الشخصُ قادرًا على الاعتماد على نفسه، وتأكيد استغلاله لقدراته، والاختيارِ والتحكمِ في موارده" (ابن شلهوب، 2017، ص7).

ويُقصَد بالتمكين: "تمكينُ الأفرادِ أو الجماعاتِ والمجتمعاتِ ومساعدتُهم على التحكُّم في ظُروفهم وتطويرهم من خلال الحصول على المعلومات، وتنميةِ المهارات، والاعتمادِ على الذات، والقدرةِ على اتخاذِ القرارات، ليُصبحوا قادرين على تحسين ظُروفهم من خلال تحقيق الأهداف الخاصة بهم" (عمر، 2020، ص10).

مفهوم تمكين المرأة:

يُعرَّف تمكينُ المرأة على أنه "عمليةُ إتاحةِ الفرصةِ للمرأة للحصول على حقوقِها الشرعية في المجتمع، والمشاركةِ في اتخاذِ القرارات، وتدعيمِ قدراتها الذاتية لزيادةِ فاعليتِها في المجتمع، وتعزيزِ القوةِ الشخصيةِ والاجتماعيةِ للنساء لتحسينِ حياتهن والمطالبةِ بحقوقهن في الخدمات، وإتاحةِ فُرصٍ متكافئةٍ للنساء مع الرجال في المنظماتِ الحكوميةِ والأهلية" (ابن شلهوب، 2017، ص8).

ويُعرَّف أيضًا بأنه "عمليةُ توسيعِ الفُرَصِ الاقتصاديةِ أمام المرأة في سياقِ حقوقها في العمل، والعدالةِ الاجتماعية، والتنميةِ المستدامةِ الشاملة التي تشمل الأبعادَ الاجتماعيةَ والاقتصاديةَ لتمكينها في النشاطِ الاقتصادي والاجتماعي ضمن استراتيجياتٍ وآلياتٍ مُقترحة" (عبود، 2022، ص823).

المفهوم الاجرائي لتمكين المرأة:

يقصد به في الدراسة الحالية زيادة قدرة المرأة السعودية العاملة على المشاركة الفعّالة في التنمية الاقتصادية، وتعزيز حقوقها وقدراتها في مجالات الوعي الاستهلاكي، والادخار، والاستثمار؛ وذلك من خلال توفير برامج تثقيفية وإرشادية وتدريبية تزيد من وعيها بأهمية اتخاذ قرارات مالية مدروسة، وتوجيهها في كيفية ادخار واستثمار الأموال بفاعلية، للمساهمة في إحداث التغيير والازدهار لها ولأسرتها ولمجتمعها، وبالتالي زيادة مشاركتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

مفهوم المرأة العاملة:

التعريف العلمي: "هي المرأة التي تقوم بالالتحاق بأحد مراكز العمل الحكومية منها أو الخاصة في أوقات محددة في اليوم أو الأسبوع نظير مبلغ مالي معين ومحدد" (الشهري، 2019، ص44).

وتعرّف المرأة العاملة أيضًا بأنها "هي التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عمل، وهي التي تقوم بدورين أساسيين في الحياة، دور في البيت ودور الموظفة" (صالي وابن ثاية، 2016، ص186).

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المفهوم الإجرائي للمرأة العاملة:

تشير الدراسة الحالية إلى أن المرأة العاملة هي التي تَخرج من بيتها للعمل والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية مقابل أجر مادي تتقاضاه من الجهة التي تعمل بها، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص أو في مجال العمل الحر، بالإضافة إلى عملها داخل منزلها ربّة بيت وأمّ.

مفهوم التنمية الاقتصادية:

التنميةُ الاقتصاديةُ هي "عمليةٌ تهدفُ إلى زيادةِ الإنتاج، ويُقصَدُ بها زيادةٌ ملحوظةٌ في الدخلِ الوطنيّ وفي نصيبِ الفردِ منه مع عدالةِ التوزيع، وتستمرُّ لفترةٍ طويلةٍ قد تمتدُّ إلى جيلٍ أو جيلَين، وتتخذُ خلالها صورةً تراكُميَّةً" (الشلهوب والخيال، 2009، ص30).

في حين عرّفتها هيئةُ الأمم بأنّها: "النموُّ والتغيُّرُ الذي تتكاملُ فيه جميعُ أوجهِ النشاطِ الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وتتضمنُ كافةَ الإجراءاتِ والوسائلِ والأساليبِ التي تُتَّخَذُ لزيادةِ الإنتاج من الموارِدِ الاقتصاديةِ المُتاحةِ والكافيةِ لرفعِ مستوى معيشةِ الفردِ والمجتمعِ، مع تنظيمِ عملياتِ التنميةِ بشكلٍ يُحقّقُ الكفايةَ والعدلَ، ويُحقّقُ أحسنَ استخدامٍ للموارِدِ الاقتصادية" (مذار وبن زروق، 2021، ص470).

المفهوم الإجرائي للتنمية الاقتصادية:

يقصد به في الدراسة الحالية تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن وشامل يعود بالفائدة على المجتمع برمته، من خلال تمكين المرأة العاملة وتعزيز وعيها الاستهلاكي الذي يساعد في التقليل من الهدر والإسراف وبالتالي زيادة معدلات الادخار والاستثمار لديها، مما يسهم في زيادة دورها التنموي في المجتمع.

النظريات المفسّرة لموضوع الدراسة:

النظرية البنائية الوظيفية:

تقوم النظرية البنائية الوظيفية على أساس فكرة الترابط بين العناصر المتساندة في الوحدات المكونة للبناء الاجتماعي، حيث يتطلب ذلك التعرف على طبيعة العلاقات المتبادلة داخل النسق الاجتماعي من الناحية الوظيفية. بمعنى أن النظرية البنائية الوظيفية تتضمن مجموعة من القضايا الأساسية في تحليل وجهات النظر الوظيفية التي تحقق استمرار البناء الاجتماعي، مما يتطلب بالضرورة وجود عناصر بنائية تؤدي وظائف معينة من شأنها أن تحدث مجموعة من المتغيرات في النماذج السلوكية داخل هذا البناء (لطفي والزيات، 1999، ص37).

لذا يمكن النظر إلى النظرية البنائية الوظيفية على أنها تقوم على افتراض أساسي يتمحور حول تكامل مجموعة من الأجزاء في كُل واحد، حيث يكون هناك اعتماد متبادل بين هذه الأجزاء المكونة للكُل (الطعاني وخمش، 2014، ص69). فالمجتمع دائمًا يسعى لتحقيق التوازن والانسجام بين أجزائه. فإذا حدث خلل ما في أي جزء نجد أن هذا الخلل يؤثر على بقية أجزاء البناء الاجتماعي والمجتمع ككل (القلا وآخرون، 2020، ص342).

فهي إذاً تنظر إلى المجتمع كبناء مستقر وثابت نسبيًا يتكوّن من مجموعة عناصر متكاملة مع بعضها البعض، وكل منها يؤدي وظيفة إيجابية يخدم من خلالها البناء العام. وجميع هذه العناصر تعمل في إطار من الاتفاقات المشتركة والإجماع القيمي (الحوراني، 2008، ص109).

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

مناسبة النظرية البنائية الوظيفية لموضوع الدراسة:

ترى النظرية البنائية الوظيفية أن المجتمع نظامٌ متكاملٌ ومترابطٌ يتكوّن من عدة أجزاء أو عناصر، حيث إن كل جزء أو عنصرٍ فيه يؤدي وظيفةً معيّنة تسهم في استقراره وتوازنه. ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى المرأة السعودية العاملة كجزءٍ من النظام الاجتماعي الكلي وعنصرٍ أساسي في بنية المجتمع من خلال مساهمتها الفاعلة في جميع المجالات، حيث تُعَدُّ عنصرًا منتجًا وواعيًا تُؤدي وظائف متُعَدِّدة ومكمّلة لأدوار الرجل والمؤسسات الأخرى في المجتمع. يتم ذلك من خلال توزيع الأدوار وتحقيق العدالة في المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية، مما يُسهِم في توازن البناء الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة.

وبحسب المنظور البنائي الوظيفي، فإن أي تغيُّر في أحد أجزاء النظام الاجتماعي يؤدي إلى تغيُّرات في الأجزاء الأخرى، وهذا يضمن استمرارية التوازن وبقاء النسق في حالةٍ جيدة. فعندما نأتي لتمكين المرأة السعودية اقتصاديًا وحصولها على فرصٍ متكافئة في سوق العمل كجزءٍ من التغيير في المجتمع السعودي، فإنه يمكن النظر إلى تمكين المرأة السعودية العاملة من المنظور البنائي الوظيفي على أنه تحوُّلٌ مهم في البناء المجتمعي وتطوّرٌ في بنية المجتمع كاستجابةٍ لحاجات المجتمع المتجددة، والتي تهدف إلى إعادة التوازن داخل البناء الاجتماعي، حيث نجد أن هذا التمكين الاقتصادي امتدَّ ليشمل تطوّرًا في أنماط الاستهلاك والادخار والاستثمار لديها. فعندما زاد دخل المرأة، أصبحت أكثر إدراكًا للقيمة الحقيقية للأموال التي تحصل عليها، وأصبحت أكثر حرصًا على إنفاقها بالطريقة التي تعكس حاجاتها الحقيقية، إدراكًا منها لأهمية التوازن المالي الذي ينعكس بدوره على الاستقرار الشخصي والأسري. فأصبحت قراراتها الشرائية مبنيةً على الحاجة وليس العاطفة، وأصبحت أكثر وعيًا وترشيدًا، مما زادها معرفةً بأهمية الادخار كوسيلةٍ للاستقرار المالي مستقبلًا. ومن ثمّ، بدأت تبحث عن طرقٍ للحفاظ على هذا المال من خلال استثماره وتنميته سواءً في المشاريع الصغيرة أو في دخول الأسواق المالية. عندها، نجد أن المرأة اكتسبت بذلك أنماطًا سلوكية ومالية جديدة تُشكِّل في مجموعها ثقافةً اقتصادية مترابطة ومتكاملة. بدايةً بالاستهلاك الواعي الرشيد، الذي نتج عنه الوعي بأهمية الادخار، ومن ثم الرغبة في استثمار هذا المال وتنميته بشكل أوسع.

فأصبحت المرأة العاملة بذلك عنصرًا فاعلًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال مشاركتها في سوق العمل وتطوير مهاراتها، وقدرتها على اتخاذ قراراتها، مما أسهم في زيادة إنتاجيتها. حيث أصبحت مشاركةً في الإنتاج من خلال منظومةٍ متكاملة ومترابطة من الاستهلاك الرشيد والادخار الواعي والاستثمار الأكثر كفاءة.

نظرية التبادل الاجتماعي:

ترى نظرية التبادل الاجتماعي أن الحياة الاجتماعية ما هي إلا عملية تفاعلية تبادلية، بمعنى أن أطراف التفاعل تأخذ وتُعطي لبعضها البعض، حيث إن كل طرفٍ من أطراف التفاعل لا يُعطي للطرف الآخر فقط، بل يأخذ منه أيضًا. والأخذ والعطاء بين الطرفين المتفاعلين إنما يُسبب ديمومة العلاقة التفاعلية وتعميقها واستمراريتها. (الحسن، 2015، ص183).

ومن خلال النظر إلى القضايا الأساسية لنظرية التبادل الاجتماعي، نجد أنها تفترض أن الأهداف والحاجات الخاصة هي المُحرّك الأساسي للأفراد؛ نظرًا لما تُحقّقه لهم من إشباعٍ عاطفيٍّ يفوق التضحية بالذات. هذا الإشباع لا يحدث من فراغ، ولكنهم يتبادلونه من خلال عملية التفاعل فيما بينهم، حيث يحسب كل فردٍ العائد والتكلفة من تلك العلاقات التبادلية، ويُقدّم بعد ذلك سلوك يتمثل في الاختيار بين أفضل البدائل المتاحة، والذي يُطلق عليه بالفعل الطوعي. كما يُطلق على الأشياء التي تُحقق لهم المكافأة بالقبول الاجتماعي (جلبي وآخرون، د.ت، ص220).

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

مناسبة نظرية التبادل الاجتماعي لموضوع الدراسة:

ترى نظرية التبادل الاجتماعي أن الحياة الاجتماعية ما هي إلا عملية تفاعلية تبادلية. من هذا المنظور، يمكن تفسير العلاقة بين تمكين المرأة السعودية العاملة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية بأنها علاقة تبادلية قائمة على المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة، حيث تُبنى هذه العلاقة على أساس المكافآت والتكاليف والعوائد التي يكتسبها الأفراد والمؤسسات من هذه العلاقات.

فعندما ننظر إلى تمكين المرأة السعودية اقتصاديًا ومنحها المشاركة الفعلية في سوق العمل، نجد أن هناك منفعةً متبادلة بينها وبين مؤسسات المجتمع. فتحصل المرأة على عوائد مادية ومعنوية، مثل الاستقلال المادي والمكانة الاجتماعية وتقدير الذات. فتُصبح المرأة أكثر إنتاجية وأكثر كفاءة في بيئة العمل، فتُقدّم الجهد والمهارة وتُسهم في زيادة الناتج المحلي، مما يجعل العلاقة متوازنة بين ما تحصل عليه من مؤسسات المجتمع من عائد وبين ما تُقدّمه لهذه المؤسسات من تطويرٍ ومساهمةٍ وخدمات. وهذا ما تُؤكده نظرية التبادل الاجتماعي التي تفترض أن استمرار أي علاقة مرهون بتحقيق التوازن بين التكلفة والعائد.

وفي ضوء نظرية التبادل الاجتماعي، يمكن فهم هذه العلاقة من خلال فكرة أن الأفراد والمؤسسات يسعون لتحقيق المكاسب من خلال تفاعلاتهم مع بعضهم البعض. فالمرأة العاملة تسعى لتحقيق أهدافها من خلال الانخراط في سوق العمل وتحقيق المكسب المادي، مما يُعزز من مكانتها الاجتماعية ويمنحها استقلالية مالية. هذا الاستقلال المالي يؤدي إلى تغيّرات في أدوارها وسلوكياتها، حيث تُصبح أكثر عقلانية ووعيًا بأهمية الترشيد المالي وأكثر اتّزانًا في إدارة الأموال التي تكسبها. ونتيجةً لهذا الوعي، تُصبح المرأة مُدركةً لأهمية الادخار كوسيلةٍ للأمن المالي واستُعَدُّادًا لأي طارئ أو تغيّر في دخلها مستقبلًا. ومن ثمّ تسعى لزيادة الفوائد التي تحصل عليها من مواردها المالية، من خلال اتخاذها لقراراتٍ استثماريةٍ تستند إلى العقل والمنطق، حيث تتجه نحو استثماراتٍ مبنيّةٍ على تبادل المعرفة وتبادل الخبرات مع المستثمرين وروّاد الأعمال والمستشارين الماليين، مما يُعزز فُرص المرأة في تحقيق أهدافها ويزيد من حجم استثماراتها في الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في تنمية شاملة للمجتمع ككل.

إذَن، وبحسب نظرية التبادل الاجتماعي، فإن العلاقة بين تمكين المرأة السعودية والتنمية الاقتصادية هي علاقة تبادلية ناتجة عن مجموعةٍ من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية. وأن سلوك المرأة السعودية العاملة بعد تمكينها أصبح أكثر عقلانية وهدفية، حيث أصبح هذا السلوك وسيلةً لتحقيق أهدافها، وفي الوقت ذاته أصبح هذا السلوك عائدًا بالنفع على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكلٍ عام.

الدراسات السابقة:

تُعَدُّ مراجعة الأدبيات السابقة خطوة أساسية لفهم الجوانب المختلفة لموضوع الدراسة، حيث تسهم في تحديد الإطار النظري ومعرفة المفاهيم المرتبطة به، بالإضافة إلى الوقوف على أبرز النتائج التي توصلت إليها الأبحاث السابقة. كما يساعد تحليل هذه الأدبيات في الكشف عن الفجوات البحثية التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة، مما يعزز من أهمية الدراسة الحالية التي تتناول دور تمكين المرأة السعودية العاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية من منظور الثقافة المالية ويسهم في بنائها على أسس علمية. وتأتي مراجعة الدراسات السابقة لتسليط الضوء على الأبحاث التي تناولت تمكين المرأة العاملة، ومدى تأثيره على ثقافتها المالية من مختلف الزوايا، كما يتم التركيز على الدراسات التي ناقشت العوامل المؤثرة في السلوك المالي للمرأة العاملة، مما يتيح فهمًا أعمق للموضوع، ويمهد لوضع إطار تحليلي للدراسة الحالية. وفيما يلي سوف نعرض مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة وثقافتها المالية حسب التسلسل التاريخي من الأقدم إلى الأحدث.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

دراسة (ياسين،2018)، بعنوان" أثر قرارات تمكين المرأة في المملكة العربية السعودية على أسواق المال والأعمال وفق رؤية 2030 م: دراسة تطبيقية على العاملات في المؤسسات السعودية بمدينة أبها"

سعت الدراسة للتعرف على تأثير قرارات تمكين المرأة على أداء أسواق المال والأعمال في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل مدى تأثير زيادة مشاركة المرأة على المؤشرات الاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة العوامل التي تعزز دورها في القطاع الاقتصادي. وافترضت الدراسة عددًا من الفرضيات للوصول إلى نتائج دقيقة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من العاملات في المؤسسات الاقتصادية بمدينة أبها من خلال استبيانات لتقديم صورة شاملة عن تجاربهن. وأظهرت النتائج أن قرارات تمكين المرأة كان لها تأثير إيجابي على أداء الأسواق المالية وزيادة الاستثمارات النسائية، وأن رؤية 2030 تسهم في تطوير مواهب المرأة واستثمار قدراتها، وتهيئة بيئة آمنة تتيح لها الفرصة لبناء مستقبلها المهني والمشاركة الفعالة في سوق المال والأعمال. كما أشارت الدراسة إلى أن ضمان تمتع المرأة بحقوقها كاملة في مختلف المجالات يساهم في تحفيز عمليات التنمية.

دراسة (عمر،2020)، بعنوان "التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية: الأبعاد والمعوقات"

تناولت الدراسة الدور الفعّال للمرأة السعودية في تحقيق التنمية، وهدفت إلى استكشاف أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية، متضمنةً المبادئ والآليات والمستويات والمؤشرات ذات الصلة، بالإضافة إلى دراسة التحديات التي تعيق هذا التمكين. وبيّنت الدراسة أن هناك عدة معوقات تحد من تمكين المرأة اقتصاديًا، أبرزها ضعف وعيها بحقوقها، واستمرار بعض الموروثات الاجتماعية، إضافة إلى قلة الدورات التدريبية المخصصة للنساء العاملات، وضعف المهارات والقدرات الاقتصادية لدى العديد منهن. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق التدريب والتأهيل للنساء، بما في ذلك إنشاء مراكز تدريبية متاحة على مدار الساعة.

دراسة (النعيم وحامد،2020)، بعنوان "عمل المرأة وعلاقته بترشيد الاستهلاك الأسري: دراسة مقارنة في مدينة الهفوف"

سعت هذه الدراسة لاستكشاف العلاقة بين عمل المرأة وترشيد الاستهلاك الأسري، من خلال تحليل العوامل المؤثرة على سلوك الاستهلاك لدى النساء العاملات وغير العاملات. وتهدف الدراسة إلى معرفة واقع الثقافة الاستهلاكية للمرأة العاملة مقارنةً بالمرأة غير العاملة، ومدى تأثير خروجها إلى العمل على سلوكها الاستهلاكي من حيث التخطيط والإنفاق الرشيد، ودورها في تعزيز وعي أسرتها بأهمية الترشيد المالي، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشارت النتائج إلى أن النساء العاملات أكثر وعيًا بترشيد الاستهلاك مقارنة بغير العاملات. وكشفت النتائج وجود فروق في الاستهلاك بين الفئتين، حيث تميزت النساء العاملات بالتخطيط الجيد للإنفاق ووضع خطط شهرية، في حين برز دور النساء غير العاملات في الادخار واستغلال فترات العروض. وبينت الدراسة أن التقدم في العمر يزيد من وعيها بأهمية الترشيد. وتباينت توجهات النساء بين الميل نحو الاستهلاك الكمالي أو العقلاني وفقًا للبيئة المحيطة وشخصياتهن. وأكدت معظم المشاركات في الدراسة أن متطلبات الحياة الحديثة فرضت عليهن زيادة في الإنفاق.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

دراسة (اللقماني،2021)، بعنوان" مؤشرات تخطيطية لدعم مساهمة المرأة العاملة في نشر ثقافة الادخار: دراسة وصفية مطبقة على العاملات بجامعة أم القرى.

تهدف الدراسة إلى التعرف على مستوى الادخار للمرأة العاملة والعوامل المؤثرة في الثقافة الادخارية، مع التركيز على العاملات بجامعة أم القرى كنموذج للدراسة، وفي هذا السياق، تسلط هذه الدراسة الضوء على مؤشرات تخطيطية لدعم مساهمة المرأة العاملة في نشر ثقافة الادخار، مع التركيز على العوامل التي تؤثر على وعيها المالي وسلوكها الادخاري. وأظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من النساء العاملات يملكن وعيًا بأهمية الادخار، وتبين أن الدخل، والتعليم المالي، والتخطيط المالي تلعب دورًا مهمًا في تشكيل العادات الادخارية للمرأة العاملة، ووضعت الباحثة عددًا من المؤشرات التخطيطية لتعزيز دور المرأة العاملة في نشر الثقافة الادخارية، وضرورة تعزيز البرامج التوعوية حول الادخار للمرأة العاملة، مع توفير أدوات مالية ميسرة تدعم السلوك الادخاري، وتمثل نتائج هذه الدراسة تقديم رؤية واضحة حول سبل تمكين المرأة العاملة من خلال الثقافة الادخارية، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

دراسة (المعجل، 2021)، بعنوان "وعي المرأة السعودية بالتمكين الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار المالي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030"

ركزت هذه الدراسة على دور التمكين الاقتصادي في تعزيز مشاركة المرأة في الاستثمار المالي، سواء من خلال دخولها إلى سوق العمل، أو انخراطها في مشاريع العمل الحر، أو التخطيط للإنفاق وتكوين المدخرات، بما ينعكس إيجابيًا على الأسرة والمجتمع. وسعت الدراسة إلى تحليل تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على وعي المرأة السعودية بالاستثمار المالي، ومدى ارتباط هذا الوعي بالتمكين الاقتصادي في ضوء رؤية المملكة 2030. وتوصلت النتائج إلى: أن هناك مستوى عالٍ من الوعي بين النساء السعوديات العاملات بالتمكين الاقتصادي، وزيادة إدراكهن لحقهن في الملكية وتحقيق الاستقلال المالي. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الوعي بالتمكين الاقتصادي والاستثمار المالي، مع تأثير واضح للمستوى التعليمي في تعزيز قدرة المرأة على المساهمة في تنمية الأسرة والمجتمع، واستثمار الأموال في مشاريع إنتاجية وخدمية متنوعة. كذلك، تبين أن الحالة الاجتماعية ومستوى الدخل الشهري يؤثران في درجة وعي المرأة بالتخطيط والاستثمار المالي. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور المؤسسات الحكومية والأهلية والهيئات التمويلية في نشر الثقافة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، إضافة إلى توفير برامج تدريبية تسهم في رفع الوعي المالي والاقتصادي لدى النساء.

دراسة شارما (Sharma, 2021)، بعنوان "العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار لدى النساء العاملات في الدول الناشئة: دراسة حالة لمدن الهند الكبرى"

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحليل وعي النساء وإدراكهن بشأن مختلف قنوات الاستثمار، والتعرف على العوامل التي تؤثر على قرارات الاستثمار لدى النساء العاملات، وتم جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية وباستخدام استبيان منظم، واستهدفت العينة الهادفة (2680) امرأة متعلمة تزيد أعمارهن عن 21 عامًا من ست مدن كبرى في الهند (دلهي، مومباي، كولكاتا، تشيناي، بنغالور، وحيدر آباد) للحصول على رؤى دقيقة حول سلوكيات الاستثمار واتخاذ القرارات المالية لدى النساء العاملات في البيئات الحضرية المتقدمة، مع تسليط الضوء على الفرص والتحديات التي تواجههن، وتوصلت النتائج إلى أن النساء أصبحن أكثر وعيًا ومعرفة بالاستثمارات مقارنة بالسابق، حيث اعتبرت 68% من المشاركات أن الاستثمار أداة مهمة لضمان مستقبل مالي آمن، كما حددت الدراسة ستة عوامل رئيسة تؤثر على قرارات الاستثمار: الارتباط: حيث أبدت النساء ميلًا قويًا للاستثمار بناءً على تجاربهن السابقة، ومصدر

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المعلومات: إذ تأثرت قرارات الاستثمار بشدة بنصائح الأصدقاء والعائلة، والمخاطر: حيث لعبت ظروف السوق وتفضيل الأوراق المالية الحكومية دورًا بارزًا في تحديد توجهات الاستثمار، وأظهرت النتائج كذلك أن النساء في البيئات الحضرية المتقدمة يزداد وعيهن الاستثماري مع تحسن مصادر المعلومات، ويمِلن إلى الاستثمار عند توفر الدخل الإضافي، ويفضلن اتخاذ قرارات استثمارية مستقلة.

دراسة كوماري(Kumari, 2023) "الثقافة المالية وتمكين المرأة"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل المؤثرة على مستوى المعرفة المالية بين النساء، واعتمدت على منهجية تحليلية من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة وتحليل البيانات حول الثقافة المالية للمرأة مع التركيز على الفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط من النساء. وأظهرت النتائج بأنه كلما زادت معرفة المرأة بالمفاهيم المالية، زادت قدرتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وأن النساء اللواتي يمتلكن معرفة مالية أفضل يميلن إلى اتخاذ قرارات مالية أفضل ويكنّ أكثر قدرة على الادخار والاستثمار، مما يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي. وأظهرت الدراسة عددًا من العقبات التي تواجه النساء منها: قلة المعرفة بمفاهيم التمويل، وأن نسبة كبيرة من النساء تعاني من نقص في المعرفة المالية، مما يؤثر سلبًا على قدرتهن على إدارة الشؤون المالية، وأن هناك قيودًا ثقافية واجتماعية تحد من مشاركة النساء في الأمور المالية، ونقصًا في المبادرات المالية الموجهة خصيصًا للنساء.

منهجية الدراسة:

- **نوع الدراسة:**
- تعتمدُ الدراسةُ الوصفيةُ على الأسلوبِ الكَمّيّ الذي يفترضُ وجودَ حقائقَ اجتماعيةٍ موضوعيّةٍ، مستقلّةٍ عن معتقداتِ الأشخاصِ ومشاعرِهم، وعادةً ما يعتمدُ على الأساليبِ الإحصائيةِ في جمعِ البياناتِ وتحليلِها (قنديلجي والسامرائي، 2009، ص33). ويتميَّزُ الأسلوبُ الكَمّيُّ بقدرتِه على وَصفِ الظواهرِ الاجتماعيةِ وتحليلِ العلاقاتِ بينَ المتغيّراتِ من خلالِ جمعِ بياناتٍ رقميةٍ يمكنُ قياسُها، ممّا يسمحُ بفهمِ العلاقةِ بين التمكينِ الاقتصاديّ والثقافةِ الماليةِ للمرأةِ السعوديةِ، وتقديمِ صورةٍ واضحةٍ عن مستوى التمكينِ الاقتصاديّ للمرأةِ السعوديةِ من خلالِ قياسِ متغيراتٍ مثل: الوعيِ الاستهلاكيّ، والادّخارِ، والاستثمار.
- **المنهجُ المستخدمُ في الدراسة:**

اعتمدتِ الدراسةُ على منهجِ المسحِ الاجتماعيّ لمناسبتِه للدراسةِ الوصفيةِ، حيثُ يُستخدمُ لوصفِ مجتمعِ الدراسةِ ويحدّدُ خصائصَه ومكوناتِه بهدفِ الحصولِ على معلوماتٍ دقيقةٍ (نوري، 2007، ص55). ويهدفُ المسحُ الاجتماعيُّ إلى وصفِ الظواهرِ والأحداثِ لمجموعةٍ أو جماعةٍ معيّنةٍ وفي سياقِ مجتمعٍ محدَّدٍ، مركزًا على الوضعِ الحاليّ، حيثُ يهتمُّ بدراسةِ الأمورِ الحاليةِ والموجودةِ بالفعلِ (ما هو قائمٌ بالفعل) بهدفِ استكشافِ الأوضاعِ الاجتماعيةِ القائمةِ. ويهتمُّ بدراسةِ جوانبَ واسعةٍ من الواقعِ الاجتماعيّ لتصنيفِها وتفسيرِها وتحليلِها وتعميمِها، ووضعِ الخططِ أو البرامجِ المناسبةِ للإصلاحِ (عبد الرحمن والبدوي، 2007، ص240).

لذا اعتمدتْ هذه الدراسةُ على منهجِ المسحِ الاجتماعيّ الذي يسمحُ بدراسةِ شريحةٍ واسعةٍ من النساءِ العاملاتِ للوصولِ إلى التعميمِ، ووصفِ الواقعِ الاجتماعيّ لتمكينِ المرأةِ العاملةِ كما هو في الواقع، الأمرُ الذي يَعْكِسُ واقعَ التمكينِ الاقتصاديّ لهنَّ بدقةٍ، ويُساعدُ في جمعِ بياناتٍ مباشرةٍ من النساءِ حولَ وعيهنَّ الماليّ وسلوكِهنَّ الاقتصاديّ.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتشكَّل مجتمع الدراسة الميدانية من جميع النساء السعوديات العاملات في المجتمع السعودي بمدينة جدة. وقد تم اختيار عينة مكوَّنة من (380) مفردة من النساء العاملات باستخدام طريقة العينة العمدية .وتُعَدُّ العينة العمدية جزءًا من مجتمع الدراسة يتمُّ اختيارها لإجراء الدراسة عليها وتعميم النتائج على كامل مجتمع الدراسة، حيث يتمُّ الاختيار فيها من قِبل الباحث وفقًا لطبيعة البحث وأهدافه؛ وذلك بهدف تحقيق أهداف الدراسة (المحمودي، 2019، ص175).

أدوات الدراسة:

اعتمدتِ الدراسةُ أداةَ الاستبانة الإلكترونية لجمعِ البيانات، فهي من الأدواتِ الرئيسةِ التي تتضمَّنُ مجموعةً من الأسئلةِ والاستفساراتِ المتنوِّعة، والمرتبطةِ ببعضِها البعضِ بشكلٍ يُحقِّقُ أهدافَ الدراسةِ، ولِما تمتازُ به من أنَّها تُشجِّعُ المشاركينَ على الإجابةِ على الأسئلةِ بدقَّةٍ وصراحةٍ وبدونِ حرجٍ، وفي الأوقاتِ المناسبةِ لهم (المحمودي، 2019، ص130).

وتمَّ استخدامُ الاستبانةِ الإلكترونية باعتبارِها الأداةَ الأنسبَ لجمعِ المعلوماتِ التي تُفيدُ الدراسة، حيثُ إنَّها تُمنِحُ النساءَ العاملاتِ فرصةً للرَّدِّ على الأسئلةِ في الوقتِ المناسبِ لهنَّ، مع ضمانِ الصراحةِ والموضوعيَّةِ في نتائجِ البحث، خصوصًا أنَّ الاستبانةَ موجَّهةٌ لنساءٍ عاملاتٍ، وتَحوي أسئلةً تتعلَّقُ بالدَّخل، وقد تجدُ بعضُهُنَّ حرجًا في الإجابة، فكان استخدامُ الاستبانةِ الإلكترونية هو الخيارَ الأنسب.

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، دائمًا، غالبًا، أحيانًا، نادرًا، أبدًا، أمام كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة.

الخصائص السيكومترية لاستبانة دور تمكين المرأة العاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

1. صدق استبانة دور تمكين المرأة العاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

أ .الاتساق الداخلي:

لحساب الاتساق الداخلي، تم حساب علاقة الارتباط بطريقة (بيرسون) بين درجات أفراد العينة على كل فقرة مع الدرجة الكلية للاستبانة، والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (1): معاملات الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للأبعاد ولاستبانة دور تمكين المرأة العاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية

أثر التمكين على مستوى وعيها الاستهلاكي			أثر التمكين على مستوى ثقافتها في الادخار			أثر التمكين على ثقافتها في مجال الاستثمار		
الفقرة	مع الاستبانة	مع البعد	الفقرة	مع الاستبانة	مع البعد	الفقرة	مع الاستبانة	مع البعد
1	.437**	.506**	1	.437**	.506**	1	.437**	.506**
2	.393**	.564**	2	.393**	.564**	2	.393**	.564**
3	.398**	.550**	3	.398**	.550**	3	.398**	.550**
4	.464**	.642**	4	.464**	.642**	4	.464**	.642**
5	.111*	.147**	5	.111*	.147**	5	.111*	.147**
6	.399**	.581**	6	.399**	.581**	6	.399**	.581**

.751**	.666**	7	.751**	.666**	7	.751**	.666**	7
.733**	.609**	8	.733**	.609**	8	.733**	.609**	8

**دالة عند مستوى (0.01) – *دالة عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول (1) فيما يتعلق بالبعد الأول "أثر تمكين المرأة على مستوى وعيها الاستهلاكي" أن جميع قيم معاملات ارتباط فقراته بالدرجة الكلية للاستبانة تراوحت بين (.111 & .666)، وارتباطاتها بالدرجة الكلية للبعد تراوحت بين (.147 & .751) وجميعها قيم دالَّة إحصائيًّا عند مستوى (0.01) عدا الفقرة رقم (5) كانت دالَّة عند مستوى (0.05) عند ارتباطها بالدرجة الكلية للاستبانة، وفيما يتعلق بالبعد الثاني "أثر تمكين المرأة على مستوى ثقافتها في الادخار" يتضح أن جميع قيم معاملات ارتباط فقراته بالدرجة الكلية للاستبانة تراوحت بين (.541 & .728)، وارتباطاتها بالدرجة الكلية للبعد تراوحت بين (.598 & .812) وجميعها قيم دالَّة إحصائيًّا عند مستوى (0.01)، وفيما يتعلق بالبعد الثالث "أثر تمكين المرأة على مستوى ثقافتها في مجال الاستثمار" يتضح أن جميع قيم معاملات ارتباط فقراته بالدرجة الكلية للاستبانة تراوحت بين (.590 & .748)، وارتباطاتها بالدرجة الكلية للبعد تراوحت بين (.649 & .825) وجميعها قيم دالَّة إحصائيًّا عند مستوى (0.01)، وهذا يدلُّ على أن استبانةَ تمكينِ المرأةِ العاملةِ في تحقيق التنمية الاقتصادية تتمتَّع بدرجةٍ عاليةٍ من الاتِّساقِ الداخلي.

جدول (2): معامل الثبات لاستبانة دور تمكين المرأة العاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية

الأبعاد	عدد الفقرات	ثبات ألفا	ثبات التجزئة
أثر التمكين على مستوى وعيها الاستهلاكي	8	.717	.613
أثر التمكين على مستوى ثقافتها في الادخار	8	.877	.806
أثر التمكين على ثقافتها في مجال الاستثمار	8	.889	.860
الدرجة الكلية للاستبانة	24	.926	.856

يتضحُ من الجدول (2) فيما يتعلق بالبعدِ الأول "أثر تمكين المرأة العاملة على مستوى وعيها الاستهلاكي" أن معاملَ ثباتِ ألفا بلغَ (.717) وهو معاملُ ثباتٍ جيد، وبلغَ معاملُ ثباتِ التجزئةِ النصفيةِ (.613) وهو معاملُ ثباتٍ مقبول، وفيما يتعلق بالبعدِ الثاني "أثر تمكين المرأة العاملة على مستوى ثقافتها في الادخار" يتضحُ أن معاملَ ثباتِ ألفا بلغَ (.877)، وبلغَ معاملُ ثباتِ التجزئةِ النصفيةِ (.806)، وفيما يتعلق بالبعدِ الثالث "أثر تمكين المرأة العاملة على مستوى ثقافتها في مجال الاستثمار" يتضحُ أن معاملَ ثباتِ ألفا بلغَ (.889)، وبلغَ معاملُ ثباتِ التجزئةِ النصفيةِ (.860)، وهي معاملاتُ ثباتٍ مرتفعة، أما فيما يتعلق بالدرجةِ الكليةِ للاستبانة "دور تمكين المرأة العاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية" يتضحُ أن معاملَ ثباتِ ألفا بلغَ (.926)، وبلغَ معاملُ ثباتِ التجزئةِ النصفيةِ (.856)، وهي معاملاتُ ثباتٍ مرتفعة، وهذا مؤشرٌ على صلاحيةِ استخدام الاستبانةِ في هذه الدراسة.

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

جدول(3): وصف العينة بحسب متغيرات الدراسة

المتغيرات		العدد	النسبة
العمر	من 25 إلى أقل من 35 سنة	91	%23.9
	من 35 إلى أقل من 45 سنة	153	%40.3
	45 سنة فأكثر	136	%35.8
المجموع		**380**	**%100**
المستوى التعليمي	ثانوي فأقل	35	%9.2
	دبلوم	55	%14.5
	جامعي	248	%65.3
	دراسات عليا	42	%11.1
المجموع		**380**	**%100**
الدخل الشهري	أقل من 3000 ريال	39	%10.3
	من 3000إلى أقل من 5000 ريال	76	%20.0
	من 5000إلى أقل من 10000 ريال	110	%28.9
	من10000 إلى 15000 ريال.	97	%25.5
	أكثر من 15000 ريال	58	%15.3
المجموع		**380**	**%100**
عدد أفراد الأسرة	أقل من 3 أفراد	67	17.6
	من 3 إلى أقل من 7 أفراد	261	68.7
	7 أفراد فأكثر	52	13.7
المجموع		**380**	**%100**
الوظيفة	قطاع حكومي	237	62.4
	قطاع خاص	103	27.1
	أعمال حرة	40	10.5
المجموع		**380**	**%100**

يتّضح من الجدول (3)، أن عيّنة الدراسة غالبيتهم كانت من الفئة العمرية "من 35 إلى أقل من 45 سنة" بنسبة (40.3%)، ومثّلت النسبة الأقل في الفئة العمرية "من 25 إلى أقل من 35 سنة" بنسبة (23.9%)، في حين بلغت الفئة العمرية "من 45 سنة فأكثر"، نسبة

(35.8%)، ونستنتج أن غالبيّة عيّنة الدراسة كانت من النساء من سن 35 سنة فما فوق وهو سنّ الرُّشد والنُّضج وحُسن التصرّف، وأمّا بالنسبة لمتغيّر المستوى التعليمي شكّلت نسبة الحاصلات على التعليم الجامعي أعلى نسبة حيث بلغت (65.3%)، وكانت النسبة الأقل في العيّنة للنساء الحاصلات على مستوى تعليمي ثانوي فأقل بنسبة (9.2%)، في حين بلغت نسبة الحاصلات على دبلوم، (14.5%) من العيّنة وبلغت الحاصلات على دراسات عُليا نسبة (11.1%)، ونستنتج أن غالبيّة عيّنة الدراسة من النساء الحاصلات على تعليم جامعي فما فوق ممّا ساهم في اتّخاذهنّ لقرارات مالية سليمة، ووفقًا لمتغيّر مستوى الدخل الشهري بلغت نسبة مستوى الدخل الشهري للنساء العاملات في العيّنة من "5000 إلى أقل من 10000 آلاف ريال (28.9%)، كأعلى نسبة في العيّنة، وبلغت نسبة (10.3%) الأقل في العيّنة لمستوى الدخل، "أقل من 3000 آلاف ريال"، في حين بلغ مستوى الدخل من "3000 إلى أقل من 5000 آلاف ريال" نسبة (20.0%)، وبلغ من "10000 إلى أقل من 15000 آلاف ريال"، نسبة (25.5%)، وبلغ "أكثر من 15000 آلاف ريال"، نسبة (15.3%)، ونستنتج عمومًا أن أغلب النساء العاملات في العيّنة كان دخلُهنّ الشهري جيدًا من 5000 ريال فما فوق ممّا يمكّنهنّ من الادّخار والاستثمار، وبالنسبة لمتغيّر عدد أفراد الأسرة نجد أن غالبيّة العيّنة كانت عدد أفراد أسرتهم من 3 إلى أقل من 7 أفراد، بنسبة (68.7%)، والأقل كانت عدد أفراد أسرتهم من "7 أفراد فأكثر"، بنسبة (13.7%)، ونسبة (17.6%)، لمن كان عدد أفراد أسرتهم أقل من 3 أفراد، ونستنتج أن غالبيّة العيّنة كانت عدد أفراد أسرتهم أقل من 7 أفراد، الأمر الذي مكّنهم من تقليل التكاليف وإدارة الدخل بوعي، وبحسب متغيّر نوع الوظيفة نجد أن غالبيّة العيّنة من النساء العاملات في القطاع الحكومي بنسبة (62.4%)، تليهنّ العاملات في القطاع الخاص بنسبة (27.1%)، وأقل نسبة كانت (10.5%) ممّن يعملون في الأعمال الحرّة، ونستنتج من ذلك أن غالبيّة العيّنة من النساء العاملات في القطاع الحكومي الذي يتّصف بالأمان الوظيفي والاستقرار الأمر الذي مكّنهنّ من الادّخار والاستثمار بيسر ومرونة.

نتائج تساؤلات الدراسة:

السؤال الأول:

ما أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على مستوى وعيها الاستهلاكي وقراراتها الشرائية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج التكرارات، والنسب المئوية، وحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات بعد أثر تمكين المرأة العاملة على مستوى وعيها الاستهلاكي، وللتعرف على أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على مستوى وعيها الاستهلاكي وقراراتها الشرائية، تم استخدام خمسة مستويات للحكم، وطول فئته (0.80)، التي تراوحت مستوياته من (1) إلى (1.8) للمستوى المنخفض جِدًّا، ومن (1.81) إلى (2.6) للمستوى منخفض، ومن (2.61) إلى (3.4) للمستوى مُتوسّط، ومن (3.41) إلى (4.2) للمستوى مرتفع، ومن (4.21) إلى (5) للمستوى مرتفع جِدًّا، وجاءت النتائج كالآتي:

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net

جدول (4): حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لبعد أثر تمكين المرأة العاملة على مستوى وعيها الاستهلاكي

رقم الفقرة	الفقرات	ك	أثر تمكين المرأة على مستوى وعيها الاستهلاكي					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
		%	أبدًا	نادرًا	أحيانًا	غالبًا	دائمًا				
1	أعتقد أن تمكيني كامرأة عاملة ساهم في زيادة وعيي الاستهلاكي.	ك	3	3	48	109	217	4.41	0.798	مرتفع جدًا	2
		%	0.8	0.8	12.6	28.7	57.1				
2	احرص على شراء الأشياء بناءً على احتياجاتي.	ك	–	7	52	158	163	4.26	0.759	مرتفع جدًا	4
		%	–	1.8	13.7	41.6	42.9				
3	احرص على شراء الأشياء بما يتناسب مع دخلي الشهري.	ك	1	8	47	122	202	4.36	0.798	مرتفع جدًا	3
		%	0.3	2.1	12.4	32.1	53.2				
4	أحرص على وضع خطة شهرية لميزانية المنزل	ك	24	42	109	88	117	3.61	1.207	مرتفع	6
		%	6.3	11.1	28.7	23.2	30.8				
5	أعتقد أن الاستهلاك يزيد في مواسم معينة كالأعياد.	ك	–	1	17	84	278	4.68	0.568	مرتفع جدًا	1
		%	–	0.3	4.5	22.1	73.2				
6	أهتم بتدريب أبنائي على تقليل الهدر في الاستهلاك اليومي	ك	8	12	65	136	159	4.12	0.945	مرتفع	5
		%	2.1	3.2	17.1	35.8	41.8				
7	تقدم بيئة العمل برامج تدريبية تعزز الوعي الاستهلاكي لدي	ك	72	73	92	66	77	3.01	1.393	متوسط	8
		%	18.9	19.2	24.2	17.4	20.3				
8	تدعم بيئة العمل الوعي الاستهلاكي لدي من خلال ترشيد الموارد داخل المؤسسة	ك	48	47	118	79	88	3.29	1.296	متوسط	7
		%	12.6	12.4	31.1	20.8	23.2				
	الدرجة الكلية للبعد							**3.97**	**0.584**	**مرتفع**	–

يتّضحُ من الجدول (4) أن متوسط الاستجابات على بُعد "أثر تمكين المرأة العاملة على مستوى وعيها الاستهلاكي" بلغ (3.97)، وبانحراف معياري قدره (0.584)، ويقع في المستوى المرتفع، ويظهر من النتائج الموضحة أعلاه أن هناك اختلافًا بين استجابات أفراد العينة في وجهة نظرهم حول أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على مستوى وعيها الاستهلاكي، حيث تراوحت متوسطات الاستجابات ما بين (3.01 و 4.68)، وهي متوسطات تقع في الفئات الثالثة والرابعة والخامسة من الاستبانة والتي تشير إلى (متوسط، مرتفع، مرتفع جدًا) على أداة الدراسة، حيث جاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الأولى والتي تنص على: "أعتقد أن الاستهلاك يزيد في مواسم معينة كالأعياد"، بمتوسط (4.68)، يليها الفقرة رقم (1) بالمرتبة الثانية والتي تنص على: "أعتقد أن تمكيني كامرأة عاملة ساهم في زيادة وعيي الاستهلاكي"، بمتوسط (4.41)، وحصلت الفقرة رقم (3) والتي تنص على: "أحرص على شراء الأشياء بما يتناسب مع دخلي الشهري"

على المرتبة الثالثة بمتوسط (4.36)، وجاءت الفقرة رقم (4) والتي تنص على: "أحرص على وضع خطة شهرية لميزانية المنزل" في المرتبة السادسة بمتوسط بلغ (4.61)، يليها الفقرة رقم (8) بالمرتبة السابعة والتي تنص على: "تدعم بيئة العمل الوعي الاستهلاكي لدي من خلال ترشيد الموارد داخل المؤسسة" بمتوسط بلغ (4.29)، فيما جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على: "تقدم بيئة العمل برامج تدريبية تعزز الوعي الاستهلاكي لدي" في المرتبة الثامنة والأخيرة بمتوسط بلغ (3.01).

السؤال الثاني:

ما أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على ثقافتها في الادخار وإدارة الأموال؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات، والنسب المئوية، وحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات بُعد أثر تمكين المرأة العاملة على مستوى ثقافتها في الادخار، وللتعرُّف على أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على مستوى ثقافتها في الادخار وإدارة الأموال، تم استخدام خمسة مستويات للحكم، وطول فئته (0.80)، التي تراوحت مستوياته من (1) إلى (1.8) للمستوى المنخفض جدًا، ومن (1.81) إلى (2.6) للمستوى منخفض، ومن (2.61) إلى (3.4) للمستوى متوسط، ومن (3.41) إلى (4.2) للمستوى مرتفع، ومن (4.21) إلى (5) للمستوى مرتفع جدًا، وجاءت النتائج كالآتي:

جدول (5): حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لبعد أثر تمكين المرأة العاملة على مستوى ثقافتها في الادخار.

رقم الفقرة	الفقرات	ك	أثر تمكين المرأة على مستوى ثقافتها في الادخار					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
		%	أبدًا	نادرًا	أحيانًا	غالبًا	دائمًا				
9	تمكيني كامرأة عاملة ساعدني على الادخار الشهري بانتظام.	ك	17	23	115	113	112	3.74	1.084	مرتفع	4
		%	4.5	6.1	30.3	29.7	29.5				
10	تمكيني كامرأة عاملة من الخدمات المصرفية المتنوعة ساعدني على الادخار.	ك	21	29	104	127	99	3.67	1.109	مرتفع	5
		%	5.5	7.6	27.4	33.4	26.1				
11	تمكيني كامرأة عاملة ساهم في تطوير قدرتي على إدارة دخلي الشهري.	ك	9	15	77	135	144	4.03	0.977	مرتفع	2
		%	2.4	3.9	20.3	35.5	37.9				
12		ك	41	56	81	100	102	3.44	1.315	مرتفع	7

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

رقم الفقرة	الفقرات	ك	أثر تمكين المرأة على مستوى ثقافتها في الادخار					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
		%	أبدًا	نادرًا	أحيانًا	غالبًا	دائمًا				
	أهتم كامرأة عاملة بالادخار لما بعد التقاعد	%	10.8	14.7	21.3	26.3	26.8				
13	احرص على شراء ما أحتاجه في فترة التخفيضات لتوفير جزء من دخلي الشهري.	ك	7	21	69	108	175	4.11	1.009	مرتفع	1
		%	1.8	5.5	18.2	28.4	46.1				
14	أسعى لإبراز أهمية الادخار لأفراد أسرتي في تحقيق الأهداف مثل إقامة مشروع او امتلاك عقارات.	ك	18	30	78	115	139	3.86	1.139	مرتفع	3
		%	4.7	7.9	20.5	30.3	36.6				
15	تجارب صديقات العمل الادخارية حفّزتني على ادخار جزء من دخلي الشهري.	ك	34	42	85	119	100	3.55	1.239	مرتفع	6
		%	8.9	11.1	22.4	31.3	26.3				
16	تقوم بيئة العمل بدور كاف للتوعية بأهمية الادخار	ك	80	72	88	57	83	2.98	1.435	متوسط	8
		%	21.1	18.9	23.2	15.0	21.8				
	الدرجة الكلية للبعد							**3.67**	**0.860**	**مرتفع**	–

يتّضحُ من الجدول (5) أن متوسط الاستجابات على بُعد"أثر تمكين المرأة العاملة على مستوى ثقافتها في الادخار" بلغ (3.67)، وبانحراف معياري قدره (0.860)، ويقع في المستوى المرتفع، ويظهر من النتائج الموضحة أعلاه أن هناك اتفاقًا بين استجابات أفراد العينة في وجهة نظرهم حول أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على مستوى ثقافتها في الادخار، حيث تراوحت متوسطات الاستجابات ما بين (2.98 & 11.4)، وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من الاستبانة والتي تشير إلى (مرتفع) على أداة الدراسة عدا فقرة واحدة كانت في المستوى المتوسط، حيث جاءت الفقرة رقم (13) في المرتبة الأولى والتي تنص على: "أحرص على شراء ما أحتاجه في فترة التخفيضات لتوفير جزء من دخلي الشهري"، بمتوسط (11.4)، يليها الفقرة رقم (11) بالمرتبة الثانية والتي تنص على: "تمكيني كامرأة عاملة ساهم في تطوير قدرتي على إدارة دخلي الشهري"، بمتوسط (03.4)، وحصلت الفقرة رقم (14) والتي تنص على: "أسعى لإبراز أهمية الادخار لأفراد أسرتي في تحقيق الأهداف مثل إقامة مشروع أو امتلاك عقارات" على المرتبة الثالثة بمتوسط (86.3)، وجاءت الفقرة رقم (15) والتي تنص على: "تجارب صديقات العمل الادخارية حفّزتني على ادخار جزء من دخلي الشهري" في المرتبة السادسة بمتوسط بلغ (55.3)، يليها الفقرة رقم (12) بالمرتبة السابعة والتي تنص على: "أهتم كامرأة عاملة بالادخار لما بعد التقاعد" بمتوسط

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

بلغ (44.3)، فيما جاءت الفقرة رقم (16) والتي تنص على: "تقوم بيئة العمل بدور كافٍ للتوعية بأهمية الادخار" في المرتبة الثامنة والأخيرة بمتوسط بلغ (98.2).

السؤال الثالث:

ما أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على ثقافتها في مجال الاستثمار؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات، والنسب المئوية، وحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات بُعد "أثر تمكين المرأة العاملة على مستوى ثقافتها في مجال الاستثمار"، وللتعرف على أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على مستوى ثقافتها في مجال الاستثمار، تم استخدام خمسة مستويات للحكم، وطول فئته (0.80)، التي تراوحت مستوياته من (1) إلى (1.8) للمستوى المنخفض جدًّا، ومن (1.81) إلى (2.6) للمستوى منخفض، ومن (2.61) إلى (3.4) للمستوى متوسط، ومن (3.41) إلى (4.2) للمستوى مرتفع، ومن (4.21) إلى (5) للمستوى مرتفع جدًّا، وجاءت النتائج كالآتي:

جدول (6): حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لبعد أثر تمكين المرأة العاملة على مستوى ثقافتها في مجال الاستثمار

رقم الفقرة	الفقرات	ك	أثر تمكين المرأة على مستوى ثقافتها في مجال الاستثمار					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
		%	أبدًا	نادرًا	أحيانًا	غالبًا	دائمًا				
17	أعتقد أن تمكيني كامرأة عاملة زاد من اهتمامي بالاستثمار.	ك	17	23	115	113	112	3.82	1.101	مرتفع	2
		%	4.5	6.1	30.3	29.7	29.5				
18	أعتقد أن تمكيني كامرأة عاملة ساهم في تنمية مجتمعي اقتصاديًا.	ك	21	29	104	127	99	4.14	0.968	مرتفع	1
		%	5.5	7.6	27.4	33.4	26.1				
19	أحرص على استثمار جزء من مدّخراتي لتنميتها بدلًا من تركها في الحساب البنكي.	ك	9	15	77	135	144	3.17	1.362	متوسط	6
		%	2.4	3.9	20.3	35.5	37.9				
20	أحرص على إبراز أهمية الاستثمار لدى أفراد أسرتي.	ك	41	56	81	100	102	3.82	1.141	مرتفع	3
		%	10.8	14.7	21.3	26.3	26.8				
21	أهتم بتشجيع أفراد أسرتي على تخصيص جزء من مدّخراتنا للاستثمار في مشروعات متنوّعة.	ك	7	21	69	108	175	3.74	1.198	مرتفع	4
		%	1.8	5.5	18.2	28.4	46.1				
22	أحرص على مناقشة مخاطر الاستثمار المحتملة مع أسرتي.	ك	18	30	78	115	139	3.65	1.216	مرتفع	5
		%	4.7	7.9	20.5	30.3	36.6				
23		ك	34	42	85	119	100	3.14	1.356	متوسط	7

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

رقم الفقرة	الفقرات	ك	أثر تمكين المرأة على مستوى ثقافتها في مجال الاستثمار					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
		%	أبدًا	نادرًا	أحيانًا	غالبًا	دائمًا				
	نجاح بعض زميلات العمل في الاستثمار شجّعني على البدء في مشروعي الخاص.	%	8.9	11.1	22.4	31.3	26.3				
24	تقدّم بيئة العمل برامج للتعريف بثقافة الاستثمار.	ك	80	72	88	57	83	2.76	1.413	متوسط	8
		%	21.1	18.9	23.2	15.0	21.8				
	الدرجة الكلية للبعد							**3.53**	**0.921**	**مرتفع**	–

يتّضحُ من الجدول (6) أن متوسط الاستجابات على بُعد "أثر تمكين المرأة العاملة على مستوى ثقافتها في مجال الاستثمار" بلغ (3.53)، وبانحراف معياري قدره (0.921)، ويقع في المستوى المرتفع، ويظهر من النتائج الموضحة أعلاه أن هناك اتفاقًا بين استجابات أفراد العينة في وجهة نظرهم حول أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على مستوى ثقافتها في مجال الاستثمار، حيث تراوحت متوسطات الاستجابات ما بين (2.76 & 14.4)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الثالثة والرابعة من الاستبانة والتي تشير إلى (متوسط، ومرتفع) على أداة الدراسة، حيث جاءت الفقرة رقم (18) في المرتبة الأولى والتي تنص على: "أعتقد أن تمكيني كامرأة عاملة ساهم في تنمية مجتمعي اقتصاديًا"، بمتوسط (14.4)، يليها الفقرة رقم (17) بالمرتبة الثانية والتي تنص على: "أعتقد أن تمكيني كامرأة عاملة زاد من اهتمامي بالاستثمار"، بمتوسط (82.3) وانحراف معياري قدره (101.1)، وحصلت الفقرة رقم (20) والتي تنص على: "أحرص على إبراز أهمية الاستثمار لدى أفراد أسرتي" على المرتبة الثالثة بمتوسط (82.3) وانحراف معياري قدره (141.1)، وجاءت الفقرة رقم (19) والتي تنص على: "أحرص على استثمار جزء من مدخراتي لتنميتها بدلًا من تركها في الحساب البنكي" في المرتبة السادسة بمتوسط بلغ (17.3)، يليها الفقرة رقم (23) بالمرتبة السابعة والتي تنص على: "نجاح بعض زميلات العمل في الاستثمار شجعني على البدء في مشروعي الخاص" بمتوسط بلغ (14.3)، فيما جاءت الفقرة رقم (24) والتي تنص على: "تقدّم بيئة العمل برامج للتعريف بثقافة الاستثمار" في المرتبة الثامنة والأخيرة بمتوسط بلغ (76.2).

التحليل السوسيولوجي لنتائج الدراسة:

بالاعتماد على الأسلوب الكمّي للوصول إلى النتائج وبعد تحليل بيانات العينة التي بلغت (380) امرأة سعودية عاملة من مختلف القطاعات، سيتمّ عرض نتائج كل محور من محاور الدراسة، متبوعًا بتحليل ومناقشة النتائج بالسياق الاجتماعي والنظري، كالتالي:

السؤال الأول:

ما أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على مستوى وعيها الاستهلاكي وقراراتها الشرائية؟

أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بهذا السؤال أن أثر التمكين للمرأة السعودية العاملة على مستوى وعيها الاستهلاكي وقراراتها الشرائية كان مرتفعًا، بمتوسط بلغ (3.97)، وبانحراف معياري قدره (0.584)، مما يدل على مستوى مرتفع للمحور، ويشير إلى وجود علاقة قوية بين تمكين المرأة اقتصاديًا ومهاراتها في إدارة الدخل، وجاءت عبارة: "أعتقد أن الاستهلاك يزيد في مواسم معينة كالأعياد" بمستوى مرتفع جدًا في المرتبة الأولى، بمتوسط (68.4)، وانحراف معياري (0.568)، وهو ما يمكن تفسيره بأن المجتمعات العربية والإسلامية بما فيها المجتمع السعودي لديها عادات وتقاليد خاصة بالمواسم، وترتبط هذه المناسبات غالبًا بزيادة الإنفاق مثل شراء ملابس جديدة، وتقديم الهدايا والعيديات، وشراء الحلويات، مما يزيد الاستهلاك عن باقي الشهور الأخرى، خاصة لدى المرأة التي هي العنصر الرئيس في قرار الشراء وتجهيز المنزل، وحصول هذه العبارة على المرتبة الأولى دليل على أن المرأة أصبحت أكثر إدراكًا ووعيًا بالتغيرات الموسمية ودورها في زيادة الإنفاق والاستهلاك، حيث أن هذا الوعي قد يدفعها للموازنة بين الرغبة في مجاراة المجتمع في المناسبات الاجتماعية والموسمية وبين التخطيط الجيد لإدارة دخلها المالي.

وجاءت عبارة "أعتقد أن تمكيني كامرأة عاملة ساهم في زيادة وعيي الاستهلاكي" بمستوى مرتفع جدًا في المرتبة الثانية بمتوسط (41.4)، وانحراف معياري (0.798)، وتعزو الباحثتان ذلك إلى أن حصول المرأة على العمل والدخل، والذي مكنها من الاستقلال المالي، جعلها أكثر حرصًا ووعيًا على ترشيد الاستهلاك وتصريف أمورها المادية بعقلانية، وأصبحت لديها قدرة على ترتيب أولوياتها حسب احتياجاتها، حيث ازداد معها وعي المرأة وشعورها بالمسؤولية تجاه أسرتها ومجتمعها. كما إن المرأة العاملة التي ترى أن التمكين ساعدها على تطوير وعيها الاستهلاكي، تكون قد تلقت فائدة حقيقية من مشاركتها الاقتصادية، فالعبارة المرتفعة هنا تدل على أن المرأة تدرك منفعة هذا التمكين الذي زاد وعيها وأشعرها بقيمة المال وأهميته مما ساعدها على تحسين قراراتها الشرائية وتقليل الهدر والإسراف، وكلما زاد هذا الإدراك، زاد ارتباط المرأة بالدور الاقتصادي السليم، وهو ما يتفق مع نظرية التبادل الاجتماعي التي تؤكد أن الأشخاص يميلون إلى الاستمرار في الأدوار التي يجدون فيها منافع ملموسة. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة النعيم وحامد (2020)، التي أكدت أن النساء العاملات أكثر وعيًا بترشيد الاستهلاك والتخطيط الجيد للإنفاق.

وحصلت كلا العبارتين "أحرص على شراء الأشياء بما يتناسب مع دخلي الشهري" بمتوسط (36.4)، وانحراف معياري (0.798)، و"احرص على شراء الأشياء بناءً على احتياجاتي"، بمتوسط (4.26)، وانحراف معياري (0.759)، على مستوى مرتفع جدًا في المرتبة الثالثة والرابعة، وعبارة "أهتم بتدريب أبنائي على تقليل الهدر في الاستهلاك اليومي" بمستوى مرتفع في المرتبة الخامسة بمتوسط (4.12)، وانحراف معياري (0.945)، وعبارة "أحرص على وضع خطة شهرية لميزانية المنزل" بمستوى مرتفع في المرتبة السادسة بمتوسط بلغ (61.3)، وانحراف معياري (1.207)، وقد يرجع ذلك إلى أن أغلب العينة مستوى تعليمهم مرتفع، حيث بلغت نسبة المشاركات اللاتي حصلن على تعليم جامعي فما فوق (76.4% من إجمالي العينة)، مما يمكن تفسيرها بوجود علاقة بين مستوى تعليم المرأة ووعيها الاستهلاكي، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة كانت أكثر معرفة ووعيًا بإدارة دخلها المالي، ووضع ميزانية مناسبة للمنزل، واتخاذ قرارات حكيمة، والتفريق بين الأشياء الضرورية التي تحتاجها والأشياء غير الضرورية، والمرأة المتعلمة تكون أشد حرصًا على تعليم وتدريب أبنائها على ترشيد الاستهلاك في كل أمور حياتهم. وقد جاءت هذه العبارات مترابطة ومتكاملة وتؤدي وظائف تسهم في توازن النسق والانسجام بين أجزائه وهذا ما تؤكده النظرية البنائية الوظيفية حيث إنها ترى أن كل جزء في المجتمع يؤدي وظيفة تساهم في حفظ النظام والتوازن.

فيما نجد تأخر عبارتي "تدعم بيئة العمل الوعي الاستهلاكي لدي من خلال ترشيد الموارد داخل المؤسسة" بمتوسط بلغ (29.3)، وانحراف معياري (1.296)، و"تقدم بيئة العمل برامج تدريبية تعزز الوعي الاستهلاكي لدي" بمتوسط (01.3)، وانحراف معياري (1.393)، والتي حصلت على مستوى متوسط في الترتيبات الأخيرة، مما يُشير إلى أن هناك دعم مقدم للمرأة في بيئة العمل ولكن لا يزال دون المستوى المطلوب، وتتفق هذه النتائج مع دراسة عمر (2020) التي أوضحت أن من المعوقات التي تحد من تمكين المرأة اقتصاديًا، قلة الدورات التدريبية المخصصة للنساء العاملات، وضعف المهارات والقدرات الاقتصادية لدى العديد منهن، فضعف دور بيئة العمل في تقديم الدعم أو البرامج التوعوية يشير إلى قصور أو خلل وظيفي في أحد أجزاء بيئة العمل، فقد يكون جزءًا كبيرًا من الوعي المالي لدى المرأة العاملة ناتجًا عن اجتهاد فردي أو نصائح من الأهل والأصدقاء، مما يستدعي المعالجة لتحقيق التوازن والانسجام في المجتمع، وتتفق هذه النتيجة أيضًا مع النظرية البنائية الوظيفية التي ترى أن أي خلل ما في أي جزء فإنه يؤثر على بقية الأجزاء وبالتالي يؤثر على المجتمع ككلّ.

السؤال الثاني:

ما أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على ثقافتها في الادخار وإدارة الأموال؟

أكدت نتائج الدراسة الحالية على أن التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية زاد من ارتفاع الوعي المالي لديها وأصبحت تهتم بالادخار، بمتوسط بلغ (3.67)، وبانحراف معياري قدره (0.860)، ووقع هذا المحور في المستوى المرتفع، وحصلت جميع العبارات المتعلقة بالادخار على مستوى مرتفع ماعدا عبارة واحدة حصلت على مستوى متوسط، وهذا ما يؤكد حرص المرأة العاملة على إدارة مواردها التي تتقاضاها بشكل جيد، مُدركةً حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها كامرأة عاملة، فأصبحت ترى أن دورها كشريكة في التخطيط المالي والسعي لتحقيق الأهداف المستقبلية لأسرتها، يُحتِّم عليها الاهتمام بالتخطيط الجَيِّد والمتوازن للادخار، حيث تُقَلِّل من الإنفاق دون الإخلال بالاحتياجات، مما جعلها تستغلّ فترة التخفيضات لتقليل نفقاتها، وهذا يعكس نُضجًا ووَعْيًا في الثقافة الاستهلاكية لديها، حيث جاءت عبارة " احرص على شراء ما أحتاجه في فترة التخفيضات لتوفير جزء من دخلي الشهري" في المرتبة الأولى بمتوسط (4.11) وانحراف معياري (1.009). وتلتها في المرتبة الثانية عبارة " تمكيني كامرأة عاملة ساهم في تطوير قدرتي على إدارة دخلي الشهري" بمتوسط (4.03) وانحراف معياري (0.977). وهذا قد يعود لإحساس المرأة وشعورها بالاستقلالية، وقدرتها على اتخاذ قراراتها المالية بنفسها، الأمر الذي جعل لديها قدرة أكبر على الادخار كوسيلة لتحقيق الأمان المالي لها ولأسرتها، كما أن أغلب العينة كان مستوى الدخل لديهم جيد بما يمكنهم من التخطيط السليم والقدرة على الادخار، واتفقت دراسة اللقماني(2021) مع هذه النتائج حيث أظهرت أن نسبة كبيرة من النساء العاملات يملكن وَعْيًا بأهمية الادخار، وأن الدخل، والتعليم المالي، تلعب دورًا مهمًا في تشكيل العادات الادخارية للمرأة العاملة.

وبينما جاءت عبارة " أسعى لإبراز أهمية الادخار لأفراد أسرتي في تحقيق الأهداف مثل إقامة مشروع أو امتلاك عقارات" في المرتبة الثالثة بمتوسط (3.86) وانحراف معياري (1.139). فقد تلتها في المرتبة الرابعة عبارة " تمكيني كامرأة عاملة ساعدني على الادخار الشهري بانتظام" بمتوسط (3.74)، وانحراف معياري (1.084)، وقد يرجع ذلك إلى أن أغلب العينة كانت في سن النضج حيث بلغت نسبة المشاركات من سن 35 فما فوق(76.1%) من إجمالي العينة وهي مرحلة عمرية فيها نُضج وفهم أعمق للحياة فتكون المرأة في هذه المرحلة قد حددت أهدافها واختياراتها وخططت لحياتها ومستقبلها، كما ويدلّ هذا على أن تمكين المرأة السعودية وحصولها على الدخل والتعليم والعمل ساهم في تكوين عادات ادخارية لديها، فأصبحت تحرص على تقليل النفقات حتى تتمكّن من الادخار الشهري المنتظم، وتسعى لغرس ثقافة الادخار لدى أفراد أسرتها لتحقيق أهدافهم المستقبلية، مما يُسهِم بشكل كبير في الاستقرار المالي للأسرة،

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

وهذا يُعزِّز تماسكها كجزء من نسق أكبر وهو المجتمع، مما يعكس تكامل الأدوار داخل الأسرة، وينعكس بدوره على تماسك المجتمع، وتكامله، والمساهمة في تنميته، وهو ما تؤكد عليه النظرية البنائية الوظيفية.

وجاءت عبارة "تجارب صديقات العمل الادخارية حفّزتني على ادخار جزء من دخلي الشهري" في المرتبة السادسة بمتوسط بلغ (55.3)، وانحراف معياري (1.239)، تلتها بالمرتبة السابعة عبارة "أهتم كامرأة عاملة بالادخار لما بعد التقاعد" بمتوسط بلغ (44.3)، وانحراف معياري(1.315)، ويمكن تفسير حصولها على مستوى مرتفع بوجود وَعْي حقيقي لدى المرأة العاملة بأهمية الادخار والبحث عن الأساليب والأفكار التي تُمكنها من الادخار، من خلال استشارتها لزميلاتها والاستفادة منهن ومن خبرتهن بطرق إدارة المال والعمل بنصائحهن، حِرْصًا منها على ضمان مستقبلها بعد التقاعد والعمل له، وهو ما يتفق مع نظرية التبادل الاجتماعي، فالمرأة العاملة تُقبل على ممارسة الادخار لأنها تُدرِك الفوائد التي ستحصل عليها من الادخار، مثل الأمان المالي، وضمان مستقبل التقاعد، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لها ولأسرتها، فتقديرها للمنافع يُعزِّز دافعها للاستمرار في ادخار جزء من دخلها.

وجاءت عبارة "تقوم بيئة العمل بدور كاف للتوعية بأهمية الادخار" في المرتبة الثامنة والأخيرة بمتوسط بلغ (98.2)، وانحراف معياري (1.435)، بمستوى متوسط، وهو ما يشير إلى أن دور بيئة العمل، رغم ما تُقدِّمه من دور توعوي وتثقيفي، لا يزال غير كافٍ، الأمر الذي يجعل المرأة تعتمد على مصادر أخرى كالخبرة الذاتية والصديقات وتجاربهن الشخصية.

السؤال الثالث:

ما أثر تمكين المرأة السعودية العاملة على ثقافتها في مجال الاستثمار؟

أوضحت نتائج الدراسة المتعلقة بهذا السؤال أن للتمكين تأثيرًا مرتفعًا على ثقافة المرأة السعودية في مجال الاستثمار بمتوسط بلغ (3.53)، وبانحراف معياري قدره (0.921)، في المستوى المرتفع، وهو ما قد يُفَسَّر بأنه نتيجة حتمية للوعي الاستهلاكي والادخار المرتفع الذي ظهر لدى المشاركات، حيث اتجهن للاستثمار للحفاظ على هذا المال وتنميته، وجاءت عبارة "أعتقد أن تمكيني كامرأة عاملة ساهم في تنمية مجتمعي اقتصاديًا" في المرتبة الأولى، بمتوسط (14.4)، وانحراف معياري (0.968)، وتَعزو الباحثتان ذلك إلى الوعي المرتفع للمرأة العاملة بدورها في المجتمع، وأن تمكينها اقتصاديًا لا يقتصر عليها شخصيًا أو على أسرتها بل يمتد إلى تنمية المجتمع، هذا الوعي يرجع إلى حرص القيادة الحكيمة في المملكة على دعم المرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية ضمن رؤية 2030 واعتبارها شريكًا أساسيًا في تحقيق التنمية للمجتمع. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نظرية التبادل الاجتماعي التي تؤكد أن الحياة الاجتماعية ما هي إلا عملية تفاعلية تبادلية تُبنى فيها العلاقة على أساس المكافآت والتكاليف والعوائد التي يكتسبها الأفراد والمؤسسات من هذه العلاقات.

وجاءت في المرتبة الثانية عبارة "أعتقد أن تمكيني كامرأة عاملة زاد من اهتمامي بالاستثمار"، بمتوسط (82.3) وانحراف معياري قَدْرُهُ (101.1)، وتلتها عبارة "أحرص على إبراز أهمية الاستثمار لدى أفراد أسرتي" في المرتبة الثالثة بمتوسط (82.3) وانحراف معياري قَدْرُهُ (141.1)، وتلتها العبارات في المرتبة الرابعة والخامسة بمستوى مرتفع، وهو ما يمكن تفسيره بتطور الثقافة المالية للمرأة العاملة نتيجة التمكين، حيث إن الاستثمار سابقًا لم يكن من المجالات التي تحظى باهتمام المرأة كثيرًا، لكن الآن أصبحت المرأة العاملة تحرص على الاستثمار في مشاريع متنوعة كالعقارات وغيرها، بل تُوجِّه وتُشَجِّع أبناءها على الاستثمار لتنمية المال وتحقيق أمان اقتصادي لهم في المستقبل، ويمكن إرجاعه أيضًا إلى أن النسبة الأعلى في العينة كانت من العاملات في القطاع الحكومي، حيث بلغت(62.4%) من إجمالي العينة، والذي يتميز غالبًا بالأمان الوظيفي والثبات بعكس القطاع الخاص، هذا مما يُشَجِّع النساء على التوجه للاستثمار بارتياح من حيث قدرتهن على الالتزام المالي المطلوب للمشاريع الاستثمارية، وتتفق هذه النتيجة مع ما تؤكده النظرية البنائية الوظيفية: إن كل جزء في المجتمع يؤدي وظيفة تُسهم في حفظ النظام والتوازن، فتمكين المرأة العاملة اقتصاديًا وتوجهها للاستثمار هنا يمثل دورًا

وظيفيًّا تقوم به المرأة، يعود بالنفع عليها وعلى أسرتها ومجتمعها، فالاستثمار يُسهم في النمو الاقتصادي للمجتمع ما يُعَزِّز التوازن والاستقرار. كما واتفقت مع هذه النتيجة دراسة ياسين (2018)، التي أظهرت أن تمكين المرأة كان له تأثير إيجابي على الأسواق من خلال زيادة الاستثمارات النسائية، ودراسة Sharma (2021)، التي أكدت أن النساء أصبحن أكثر وَعْيًا ومعرفة بالاستثمارات مقارنة بالسابق، وأن الاستثمار أداة مهمة لضمان مستقبل مالي آمن، وأظهرت النتائج كذلك أن النساء في البيئات الحضرية المتقدمة يزداد وعيهن الاستثماري مع تحسن مصادر المعلومات، ويمِلن إلى الاستثمار عند توفر الدخل الإضافي، ويفضلن اتخاذ قرارات استثمارية مستقلة.

وحصلت العبارات الثلاث الأخيرة على مستوى متوسط في الترتيب السادس والسابع والثامن وهي: "أحرص على استثمار جزء من مدخراتي لتنميتها بدلًا من تركها في الحساب البنكي" بمتوسط بلغ (17.3)، وانحراف معياري (1.362)، تليها عبارة "نجاح بعض زميلات العمل في الاستثمار شجعني على البدء في مشروعي الخاص" بمتوسط بلغ (14.3)، وانحراف معياري (1.356)، فيما جاءت عبارة "تقدم بيئة العمل برامج للتعريف بثقافة الاستثمار" في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (76.2)، وانحراف معياري (1.413)، وتُعزو الباحثتان تردُّد المرأة في استثمار مدخراتها بدل بقائها إلى قلة المعرفة بتوجهات الاستثمار أو قد يكون خوفُهُنَّ من المخاطرة، خاصةً لدى النساء اللاتي لا توجد عندهن معرفة مالية جيدة، كما أن المرأة قد تتراجع عن التوجه للاستثمار عندما لا تكون الفائدة واضحة ومضمونة منه. وهذه النتيجة تتفق مع ما تؤكده نظرية التبادل الاجتماعي بأن الأشخاص يتصرفون وفقًا لتقديرهم للفوائد مقابل التكاليف، وأيضًا يتضح أن العلاقات الاجتماعية بين النساء في مكان العمل رغم دورها المهم في تبادل الخبرات، لكن في مجال الاستثمار تُقابله النساء بالخوف غالبًا، وقد يرجع السبب إلى اختلاف الظروف الاقتصادية والثقافية، وهو ما يُؤكِّد حاجة المرأة إلى برامج توعية وتثقيف للتعريف بالاستثمار، موثوقة تقدمها بيئة العمل، والتي حصلت للأسف على مستوى متوسط وترتيب أخير، فقد يكون السبب حرص بعض المؤسسات الحكومية والخاصة على إنتاجها ونجاحها فقط، دون الاهتمام بتقديم التثقيف المالي للمرأة رغم أهميته، واتفقت هذه النتائج مع دراسة Kumari (2023)، التي استنتجت أن نسبة كبيرة من النساء تعاني من نقص في المعرفة المالية بسبب القيود الثقافية والاجتماعية ونقص في المبادرات المالية الموجهة خصيصًا للنساء.

وتلخيصًا لما سبق، أظهرت نتائج الدراسة أن تمكين المرأة السعودية العاملة كان له تأثير إيجابي ومرتفع على مستوى وعيها الاستهلاكي، وممارساتها الادخارية، واهتمامها بالاستثمار، مما يُسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وقد كشفت البيانات أن غالبية المشاركات أظهرن زيادة في الوعي الاستهلاكي لديهن بما يتوافق مع دخلهم الشهري، وكنّ أكثر حرصًا على الادخار المنتظم، والتوجه للاستثمار، رغم وجود بعض القصور المرتبط بدور بيئة العمل في تعزيز هذا الوعي، وتؤكد نتائج الدراسة على أهمية استمرار دعم برامج تمكين المرأة العاملة بما يُحقق الازدهار والتنمية للمجتمع.

وبحسب نتائج الدراسة، وجدت الباحثتان أن هناك علاقة قوية ومترابطة بين الوعي الاستهلاكي للمرأة وثقافتها في الادخار، وبالتالي الاستثمار، فكلما زاد وعي المرأة الاستهلاكي زاد معدل ادخارها، الأمر الذي يدفعها للتوجه نحو الاستثمار، كما يمكننا القول بأنه يمكن التنبؤ بتوجهات قوية من قبل النساء العاملات لمجال الاستثمار بناءً على ما ورد في نتائج الدراسة من ارتفاع محوري الوعي الاستهلاكي ومعدل الادخار لديها.

توصيات الدراسة:

1- مواصلة العمل على رفع مساهمة المرأة السعودية في سوق العمل، وزيادة دعم برامج تمكين المرأة من خلال سياساتٍ وآلياتٍ وبرامجَ مدروسةٍ ومخططة، للاستفادة من طاقاتها وقدراتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

2- ضرورة توفير نَدَواتٍ ولقاءاتٍ ودوراتٍ تدريبية، وتنويعها داخل منشآت العمل، تكون مُعَدَّةً عِلميًّا ومِهنيًّا، تعمل على تعزيزِ الثقافةِ الماليةِ لدى المرأةِ العاملة، وتُساعِدَها على تحسينِ مَهاراتِها المالية التي تُمكِّنُها من الادخارِ والاستثمار.

3- تنظيمُ حملاتٍ دَوريةٍ من خلالِ المُؤسَّساتِ الإعلاميةِ تستهدفُ النساءَ العاملاتِ، للتوعيةِ بأهميةِ تَرشيدِ الإنفاقِ، مع التَركيزِ على فتراتِ المواسِمِ التي تَشهدُ ارتفاعًا في الاستِهلاك.

4- تَحفيزُ ودَعمُ مؤسَّساتِ العملِ والشركاتِ، لا سِيَّما في القِطاعِ الخاص، للنساءِ العاملاتِ على التوجُّهِ للاستِثمارِ في مَشاريعَ مُتَنوِّعة، من خلالِ تقديمِ القُروضِ المُيَسَّرةِ بأقساطٍ مُريحة، ومُساعدتِهِنَّ بتدريبِهِنَّ على المَهاراتِ اللازمةِ لإدارةِ المشروع، وتوفيرِ التوجيهِ الكافي للتعامُلِ مع المُشكلاتِ المالية، لزيادةِ مُشاركةِ المرأةِ الاقتصادية.

الخاتمة:

خِتامًا، نَجدُ أنَّ لتمكينِ المرأةِ السعوديةِ العاملةِ دورًا مُهِمًّا في زيادةِ وَعيِها المالي، وقُدرتِها على التخطيطِ السليمِ لإدارةِ دخلِها، سواءً في الإنفاقِ وتَرشيدِ الاستهلاك، أو الادِّخارِ لضَمانِ المُستقبل، أو في الاستثمارِ الأمثلِ للحفاظِ على المالِ وتَنميتِه، مِمّا يُسهمُ في تحقيقِ التنميةِ الاقتصاديةِ المُستدامة، فهُناك علاقةٌ قويةٌ ومُترابطةٌ بين الوعيِ الاستهلاكيِّ والادِّخارِ والاستثمار، فكلَّما زادَ الوعيُ الاستهلاكيُّ، والحرصُ على تَقليلِ الهدرِ والإسراف، زادَ مُعدَّلُ الادِّخارِ الذي يَدفعُ إلى التوجُّه نَحوَ الاستثمارِ بكافةِ مَجالاتِه، مِمّا يُؤدّي إلى رَفعِ مُعدَّلاتِ النموِّ الاقتصادي.

واستِنادًا إلى ما سَبَق، لا بُدَّ من الإشارةِ إلى أنَّ هناك علاقةً إيجابيةً واضحةً بين التمكينِ الاقتصاديِّ الذي تَحظى به المرأةُ العاملةُ وبين التنميةِ الاقتصادية، حيث أظهرتْ نتائجُ الدراسةِ جوانبَ إيجابيةً ومرتفعةً لتمكينِ المرأةِ العاملة، وأكَّدت المرأةُ السعوديةُ العاملةُ في مختلفِ القِطاعاتِ بأنَّها مُمَكَّنةٌ في عملِها ومجتمعِها، وأنَّها تَتمتَّعُ بحقوقِها الاجتماعيةِ والاقتصادية، ولديها القُدرةُ على المُساهمةِ الفعّالةِ في تنميةِ مجتمعِها من خلالِ اتخاذِ قراراتٍ ماليةٍ صحيحةٍ ومُخَطَّطة، وتَمكينُ المرأةِ اقتصاديًّا لا يَعودُ بالنفعِ عليها شخصيًّا فقط، بل يَنعكسُ على أُسرتِها ومجتمعِها، فلذلك ينبغي مُواصلةُ العملِ وتوفيرُ كافةِ السُبلِ لدَعمِ وتَمكينِ المرأةِ التي أثبتَتْ جَدارتَها وقُدرتَها على المُساهمةِ الفعّالةِ في التنميةِ الاقتصادية.

المراجع العربية:

ابن شلهوب، هيفاء بنت عبد الرحمن بن صالح. (2017). أبعاد تمكين المرأة السعودية: دراسة مسحية من وجهة نظر عينة من أعضاء مجلس الشورى وعينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية. *المجلة العربية للدراسات الأمنية*،*33*(*70*)،3-39.

أفغاني، أماني عبد العزيز عبد الغفور، ومحمد، سمحاء سمير إبراهيم. (2023). تمكين المرأة السعودية والتنمية المستدامة: دراسة للاتجاهات والتحديات. *المجلة العربية لعلم الاجتماع*، *(32)*،183-245.

جلبي، علي عبد الرزاق، عبدالعاطي، السيد، بيومي، محمد أحمد، والرامخ، السيد محمد. (د.ت.) *نظرية علم الاجتماع الاتجاهات الحديثة والمعاصرة*. دار المعرفة الجامعية.

الحسين، عبد الله الصديق. (2015). فؤائد الادخار فى تحقيق مقاصد التنمية. *المال والاقتصاد*، (77)، 56-59.

الحوراني، محمد عبد الكريم. (2008). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان.

رفلة، عفاف عزت. (2019). القدرات الادارية ودورها في تمكين المرأة العاملة في ضوء محددات التنمية البشرية .*مجلة التربية النوعية والتكنولوجيا (بحوث علمية وتطبيقية)*،*14(5)*، 551-590.

الشلهوب، هيفاء عبد الرحمن، والخيال، هدى احمد. (2009). *تنمية المجتمعات المحلية: نماذج تطبيقية في المجتمع السعودي المعاصر*. مكتبة الرشد.

الشهري، حنان بنت شعشوع بن محمد. (2019). التحديات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الخاص: دراسة ميدانية. *مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (49)، 39-54.

صالي، محمد، وابن ثاية، عبد الحي. (2016). المعوقات الوظيفية للمرأة العاملة. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (25)، 186-200.

الطعاني، أنور خضر عبد الله، وخمش، مجد الدين عمر أحمد خيري. (2014). النظرية البنائية الوظيفية والتركيز على إسهامات روبرت ميرتون (رسالة دكتوراه غير منشورة). الجامعة الاردنية، عمان.

عبد الرحمن، عبد الله محمد، والبدوى، محمد علي. (2007). *مناهج وطرق البحث الاجتماعي*. المؤلف.

عبد النبي، هدى أحمد إبراهيم، والشيباني، العنود سعيد. (2022). تمكين المرأة السعودية استثماريًا في ريادة الأعمال وتأثيره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. *المجلة الدولية للتنمية، 11(1)*، 35-51.

عبود، زينب هاشم. (2022). عوامل إعاقة تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة بغداد. *مجلة الدراسات المستدامة،4، ملحق*،819-843.

عمر، أحلام العطا محمد. (2020). التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية: الأبعاد والمعوقات. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، 12(2)*، 1-41.

القلا، منار عبدالعال راشد، كمال، محموج عبد الحميد حسين علي، وعلي، أماني زاهر شحاتة محمد. (2020). معوقات تمكين المرأة في التنمية. *مجلة القراءة والمعرفة*، (229)، 333-362.

قنديلجي، عامر إبراهيم، والسامرائي، إيمان. (2009). *البحث العلمي الكمي والنوعي*. دار اليازوري العلمية.

لطفي، طلعت إبراهيم والزيات، كمال عبد الحميد. (1999). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

اللقماني، أمل ردة. (2021). مؤشرات تخطيطية لدعم مساهمة المرأة العاملة في نشر ثقافة الادخار: دراسة وصفية مطبقة على العاملات بجامعة أم القرى. *مجلة الخدمة الاجتماعية، 67*، 412-464.

محمد، أمل الماحي الخليفة. (2020). دور المرأة السعودية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء رؤية المملكة 2030: دراسة تحليلية. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،4(1)*، 72-89.

المحمودي، محمد سرحان علي. (2019). *مناهج البحث العلمي* (ط.3). دار الكتب.

مذار، هدى، وبن زروق، جمال. (2021). مساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية. *مجلة العلوم الإنسانية*، 8(2)،467-485.

المعجل، وفاء بنت عبد الرحمن. (2021). وعي المرآة السعودية بالتمكين الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار المالي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. *مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية، 27*، 353-385.

معجم المعاني الجامع. معنى كلمة تمكين. http://www.almaany.com

النعيم، لولوه بنت عبد الحميد بن عبد اللطيف، وحامد، أماني. (2020). *عمل المرأة وعلاقته بترشيد الاستهلاك الأسري: دراسة مقارنة في مدينة الهفوف* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك فيصل، الأحساء.

نوري، محمد عثمان الأمين. (2007). *تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية والسلوكية*: خطوات البحث العلمي. خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.

الهيئة العامة للإحصاء. (2023). نشرة سوق العمل للربع الرابع من 2023. https://www.stats.gov.sa/

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2015). موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها من 2015– 2019. https://www.nationalplanningcycles.org/sites/default/files/planning_cycle_repository/saudi_arabia/10th-development-plan-.pdf?utm_source=chatgpt.com

وكالة الأنباء السعودية. (2021، 6 أبريل). إسهامات المرأة السعودية في الحراك الاقتصادي والتنموي. https://www.spa.gov.sa/2220774

ياسين، سمر محمد الطاهر. (2018). أثر قرارات تمكين المرأة في المملكة العربية السعودية على أسواق المال والأعمال وفق رؤية 2030 م: دراسة تطبيقية على العاملات في المؤسسات السعودية بمدينة أبها. *مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، 3(4)*، 893–910.

المراجع الأجنبية:

- Kumari, S. (2023). Financial literacy and women empowerment. *International Journal of Applied Research, 9*(5), 29-31. https://doi.org/10.22271/allresearch.2023.v9.i5a.10784
- Sharma, P. C. (2021). Factors affecting investment decision of working women of emerging nations: Special reference to Indian metro cities. *Journal of Commerce & Accounting Research, 10*(1), 58-66. Retrieved from

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net

"The Role of Empowering Working Saudi Women in Economic Development"

Researchers:

Salehah Nasser Alshamrani
Asmaa Jabr Alsulami

Abstract:

The study tends to recognize the role of empowering working Saudi women in carrying out economic development, through identifying the effect of empowering working Saudi women on their consumer awareness, savings, and investment culture. To achieve the study's objectives, a descriptive approach using a social survey was used to study the impact of empowerment on the financial culture of working Saudi women and their role in achieving economic development. The study depended on an electronic questionnaire to collect data, which was applied to a purposive sample contained (380) working Saudi women in Jeddah Governorate across various sectors. The study results concluded that empowering working Saudi women had a significant and positive impact. The results showed an increase in the level of consumer awareness among working Saudi women, as well as an increase in their level of culture in the field of saving and money management. The study results also showed an increase in their level of culture in the field of investment, which contributes to driving economic development. The study also demonstrated a strong, interconnected relationship between women's consumer awareness and their culture of saving and thus investing. The greater a woman's consumer awareness, the greater her savings rate, which motivates her to invest. The study also concluded that despite this high awareness, there are some shortcomings in the workplace environment in supporting the empowerment of working women. This awareness reached an average level across all dimensions. The study recommended the need to provide and diversify seminars, meetings, and training courses within workplaces, designed scientifically and professionally to enhance the financial culture of working women.

Keywords: Empowerment, Women's Empowerment, Working Women, Economic Development.